



العالم الذي نعيش فيه؛ "الكسوف" الليبرالي .. (٢)

بقلم: دانيال ديودني وجيه، جون إكينيري

بعد عقود مما يفترض أن يكون ذهابها من الغرب، أعادت القوى الظلامية في عالم السياسة الليبرالية، والأوتوقراطية، والقومية، والحمائية، ومدارات النفوذ، والتحريفية الإقليمية، تأكيد حضورها فيه. وحظمت الصين وروسيا كل الأمل في انتقالهما سريعا إلى الديمقراطية ودعم النظام العالم الليبرالي، وقامتسا، على النقيض من ذلك، بتقوية نظاميهما الاستبداديين في الوطن، واستهانتا بالأعراف والقواعد في الخارج، بل إن ثمة ما هو أكثر إدهاشًا؛ فبتصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، «بريكسيت»، وانتخاب الولايات المتحدة دونالد ترامب رئيسًا، يكون الرعاة الرائدون للنظام العصر الليبرالي قد اختاروا تقويض نظامهم نفسه، وعبر العالم، ظهرت عقلية قومية جديدة، والتي تنظر إلى المؤسسات الدولية والعولمة كتعهديات للسيادة الوطنية والهوية أكثر من كونها فرصًا.

لا شك في أن الصعود الراهن للقوى غير الليبرالية والقادة غير الليبراليين يثير القلق، وعلى ذلك، لا يزال من المبكر كثيرا كتابة نعي الليبرالية كنظرية للعلاقات الدولية، والليبرالية الديمقراطية كنظام للحكم، أو النظام الليبرالي كإطار شامل للسياسة العالمية، وتبقى الرؤية الليبرالية للدول القومية وهي تتعاون معًا لتحقيق الأمن والازدهار ضرورة حاسمة اليوم كما كان حالها في أي وقت في العصر الحديث، وعلى مدى مسيرة تقويض التاريخ الطويلة، واجهت الديمقراطية الليبرالية أوقاتا عصيبة في الماضي، وتعرضت لعدة ضربات قوية، فقط لتعود وتنتعش وتكسب الأرضية، وقد فعلت ذلك بفضل القبول الذي تتمتع به فيها الأساسية، وقدراتها الفريدة على التصدي بفعالية لمشكلات والحياة والعولمة.

وسوف يدوم هذا النظام، الآن، أيضاً. وحتى مع أن القوة النسبية للولايات المتحدة تتضائل، فإن النظام الدولي الذي حافظت على ديمومته لسبعة عقود يبدو قادرا على التحمل والبقاء بطريقة مدهشة، وطالما كانت الاعتمادية المتبادلة – الاقتصادية، والأمنية، والبيئية – مستمرة في النمو، فإن الناس والحكومات في كل مكان سيكثفون ملزمين بالعمل معا لحل المشكلات أو أنهم سيعانون من ضرر بالغ، وبالضرورة، سوف تبني هذه الجهود على – وتعزز – مؤسسات النظام الليبرالي.

الرؤية الليبرالية

تعتقد الليبرالية الحديثة بأن سياسة العالم تتطلب مستويات جديدة من التكامل السياسي استجابة للتراطب والاعتمادية المتبادلة المتزايدة بلا هوادة. لكن الأنظمة السياسية لا تصعد تلقائية، ويحتاج الليبراليون بأن علما يضمن المزيد من الدول الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية، وسوف يكون أكثر سلاما وازدهارا واحتراما لحقوق الإنسان، ولكن، ليس من المحتم أن ينتهي التاريخ بانتصار الليبرالية، وإنما من المحتم أن يكون أي نظام عالمي محترم ولاقئ ليبرالي.

ربما يبدو الصعود الحالي للقوى غير الليبرالية والركود البائئ للنظام العالمي الليبرالي وكأنه يضع هذه المدرسة في التفكير في موضع الشك، لكن الدول، على الرغم من بعض الاستثناءات الملحوظة، لا تزال تتفاعل في المعظم من خلال المؤسسات الدولية المتأكلة، بروح التكيف البراغماتي الخادم للذات. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن جزأ من السبب في أن الليبرالية قد تبدو غير مناسبة لهذه الأوقات هو أن الكثير من منتقديها يهاجمون نسخة ضعيفة من النظرية. وعادة ما يتم تصوير الليبراليين على أن لديهم افتراضات مفرطة في التفاؤل، بل بـ"تفويتية"، عن مسار التاريخ البشري، لكن لديهم في الواقع

بقلم: رائد جبر

مع دخول رزمة العقوبات الجديدة، التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا، حيز التنفيذ، الأسبوع المقبل، تكون واشنطن توجت «سياسة العقوبات» الموجهة ضد موسكو بإجراءات تدريجيا من تدابير «مرمية وسياسية» طالت في البداية شخصيات ومؤسسات مقربة من الكرملين، لتتخذ مسارات موجهة للاقتصاد الروسي والنظام المصرفي الذي امتاز بقوة أخيرا على وقع الإعلان عن الخطوات العقابية الأخيرة.

وخلافا للمراجز الإيجابي، الذي يسيطر على أول قمة جمعت الرئيسين الأمريكي، دونالد ترامب، والروسي، فلاديمير بوتين، في هلسنكي قبل أسابيع، شكل الإعلان عن رزمة العقوبات الجديدة ضربة قوية لجهود تطبيع العلاقات، فضلا عن أنها شكلت استمكالا لفصول العقوبات السابقة، إذ لم يعد بين البلدين أي ملف سياسي أو اقتصادي أو إنساني لم يتعرض لتدابير حازمة بانت تشكل عقبة كبرى أمام محاولات ترامب تجاوز الخلافات ووضع خريطة طريق للتقارب.
العقوبات الأمريكية، التي تعددت الجهات التي صاغتها لتشمل وزارة المال والكونغرس والأجهزة الاستخباراتية ومجلس الأمن القومي وأخيرا الخارجية الأمريكية، لم تترك ملقا خلفا إلا وقيعته باستراتيجية الضغوط من الوضع في أوكرانيا وبتأهاتام لموسكو بزعمه استقرار البيلد، إلى ضم القرم، إلى لائحة «ماغنيتسكي» المتعلقة بتأهاتامات حقوق الإنسان في روسيا، إلى الهجمات السيبرانية إلى سورية وإيران. ومن التأهاتامات بتدبير الهجوم الكيماوي في بريطانيا، وصولا إلى العقوبات التي فرضت أخيرا على خلفية اتهام شركات روسية بالتعاون مع كوريا الشمالية، وخلف كل هذا ترقف التهمة الأمريكية بالتدخل الروسي في مسار الانتخابات الأمريكية، العام ٢٠١٦، التي شكلت أساسا لإعلان رزمة تدابير وصفت بأنها ستكون الأكثر إبلاما من سابقتها.

حرب اقتصادية

جاء إعلان رئيس الوزراء الروسي، ديمتري ميدفيديف، أن بلاده تواجه «حرباً اقتصادية»، من جانب الولايات المتحدة، ليضع المواجهة القائمة في إطار جديد بعدما كانت سبقتها «حروب» متعددة الأشكال.

ومذ أن أطلق الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، «الحرب الدبلوماسية» في نهاية العام ٢٠١٦ عبر طرد مئات الدبلوماسيين الروس، ووضع قيود صارمة على عمل بعض الممثلات الروسية في مدن أميركية كبرى، مرت علاقات البلدين بمرحلة مضطربة وصفاها الخبير الروسي بأنها أسوأ من الحرب الباردة. لم تحدا خلال هذه الفترة الظروف التصعيدية من الجانبين، وغدت حرب الجواسيس، العام الماضي، علامة فارقة لأن العلاقات استعادت بقوة خلالها روح الحروب الباردة والمواجهة بين قطبين كبيرين. كما أن المواجهة الإعلامية اشتعلت بشكل غير مسبوq، ولا يكاذ يمر أسبوع من دون دخول المستوى السياسي لدى البلدين على خط تكذيب معطيات تروج في وسائل الإعلام، فضلا عن القيود التي فرضها البلدان على عمل صحافيين وإغلاق صفحات ومؤسسات إعلامية بانت توصف لدى الجانبين بأنها تدخل تحت طائلة قوانين «العملاء الأجانب».

لكن «الحرب الاقتصادية» تشكل، وفقا للخبير، في المهدد العالي للاقتصاد، ليونيد ايسياكين، أبرز حلقات المواجهة القائمة. وابتعد هذا تأثيرا، لأنها «لم تعد تتعرض بالتعاون مع كوريا الشمالية». وخلف كل هذا ترقف التهمة الأمريكية بتقويض النظام الاقتصادي والمالي في روسيا، في إشارة إلى رزمة العقوبات الأخيرة التي وصفت بأنها ستؤدي في حال التطبيق الحازم لها إلى إصابة النظام المصرفي الروسي بحالة من الشلل.

عقوبات مؤلمة

وحذرت موسكو من أنها ستضطر للرد بقوة إذا مضت واشنطن في تطبيق

تفاوضية مشروطة وأكثر اعتدالا بكثير، والتي تعترف بالمقايضات المأسوية، وهم واعون بشدة لإمكانيات حدوث الكوارث الكبيرة، ومثل الواقعيين، يدرك الليبراليون أنها الطبيعة البشرية هي التي تسعى دائما إلى السلطة، وهو السبب في أنهم يؤيدون وضع الضوابط الدستورية والقانونية. لكن الليبراليين، على عكس الواقعيين الذين ينظرون إلى التاريخ على أنه دوري، هم ورثة المشروع التنويري للإبتكار التقني، الذي يفتح إمكانيات جديدة لكل من التقدم البشري والكوارث على حد سواء.

الليبرالية برغماتية في جوهرها، ويعتقد الليبراليون المعاصرون الحكومات الديمقراطية، ونظم الاقتصاد القائمة على السوق، والمؤسسات الدولية – ليس من منطق المثالية وإنما لأنهم يعتقدون بأن هذه الترتيبات هي أكثر تأهليا لتحقيق المصالح في العالم الحديث من البدائل الأخرى. وفي الحقيقة، ولدى التفكير في العالم، فإن المتغير الذي يهم أكثر ما يكون بالنسبة للمفكرين الليبراليين هو الاعتمادية المتبادلة، ولأول مرة في التاريخ، أصبحت المؤسسات العالمية الآن ضرورية لتحقيق المصالح الإنسانية الأساسية؛ والأشكال الكثيفة من التعلق والاعتمادية المتبادلة التي كانت حاضرة ذات مرة على مستوى أصغر فحسب، أصبحت الآن موجودة على نطاق عالمي، وعلى سبيل المثال، في حين كان يتم احتواء المشكلات البيئية داخل البلدان أو الأقاليم إلى حد كبير، أصبح التأثير التراكمي للنشاطات البشرية على نظام دعم الحياة البيولوجية - الكوكبية الآن كبيرا جدا بحيث تتطلب اسما جيولوجيا جديدا في الفترة الحالية – الأنثروبوسين، وعلى النقيض من مناسبتها. القومية والواقعية، اللتين تنظران إلى الورا، تميز الليبرالية بقدرة على التكيف البراغماتي وتنطوي على ميل إلى الابتكارات المؤسسية الضرورية للاستجابة لتحديات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحرب السيبرانية، والهندسة الجينية الوراثية.

بشكل عام، تبقى الليبرالية جذابة عالميا وعلى الدوام لأنها تتكئ على التزام بكرامة وحرية الأفراد. وهي تكرس فكرة التسامح، التي ستمس الحاجة إليها بشدة بينما يصعب العالم أكثر تنوعا وتعلقا بآطارد، وعلى الرغم من أن هذه البيولوجية نشأت في الغرب، فإن قيمها أصبحت عالمية، وقد اتسع أبطالها ليضموا المهاتما غاندي، وميخائيل غورباتشيف، ونيلسون مانديلا. وحتى مع أن الإمبريالية والعبودية والعنصرية تلخت كلها التاريخ الغربي، فقد كانت الليبرالية دائما في مقدمة الجهود – السلمية والمسلحة على حد سواء - للإصلاح وإنهاء هذه الممارسات، وبالقدر الذي ينحني فيه قوس التاريخ الطويل نحو العدالة، فإنه يفعل ذلك بفضل النشاط والالتزام الأخلاقي لليبراليين وولفانهم.

التراجع الديمقراطي في المنظر

بالعديد من الطرق، تحية الضائقة التي تعانها الليبرالية اليوم كنتيجة غير مباشرة لنجاح النظام العالمي الليبرالي. فبعد الحرب الباردة، أصبح ذلك النظام عالميا، يمتدنا بعدد من مسقط رأسه في الغرب. لكن المشاكل شرعت في الظهور مع انتشار الأسواق الحرة؛ تعاطفت الليبرالية الاقتصادية؛ وانهارت التسويات السياسية الحزمية بين رأس المال والعمالة؛ وتآكل الدعم الاجتماعي، وتم توزيع فوائد العولمة والتوسع الاقتصادي بشكل غير متناسب لصالح النخب. وازدهرت سلطة القلة، وتحول شكل معدل من الرأسمالية إلى شيء من نوع «الفائز يأخذ كل الكازينو». وتبين أن الكثير من الديمقراطيات الجديدة تتفترق إلى التقاليد والعمادات الضرورية لإدامة المؤسسات الديمقراطية. وتأثرت تدفقات كبيرة من المهاجرين رد فعل عنيف من كراهية الأجانب. ومعًا، ساهمت هذه التطورات في التشكيك بمشروعية

الثنين ٢٠١٨/٨/٢٠ الموافق ٩ ذو الحجة ١٤٣٩ هـ العدد ٨١٦٦ السنة الثالثة والعشرون

Monday 20/8/2018 Issue No.8166 Volume 23



الشعبية تتقدم في أوروبا.

الحياة الديمقراطية الليبرالية وخلصت فرجا للديماغوجيين الانتهازيين. تماما كما أن أسباب التوعك واضحة، فذلك هو الحل: عودة إلى أساسيات الديمقراطية الليبرالية. وبدلا من تحدي المبادئ الأولى للديمقراطية الليبرالية بعمق، تدعو المشكلات الحالية إلى إجراء إصلاحات من أجل تحقيقها بشكل أفضل. فلنقليل عدم المساواة، يحتاج القادة السياسيون للعودة إلى السياسات الديمقراطية الاجتماعية المتضمنة في «الصفقة الجديدة» New Deal، وإقرار المزيد من الضرائب التصاعدية، والاستثمار في التعلم والبنية التحتية، وتعزيز إحساس بهوية الديمقراطية الليبرالية، سوف يحتاجون إلى التأكيد على التعليم كمحفز لاستيعاب وتعزيز الخدمات الوطنية والعامه.

وبعبارات أخرى، فإن علاج مشاكل الديمقراطية الليبرالية هو المزيد من الديمقراطية الليبرالية؛ حيث تنطوي الليبرالية على بذور خلاصها الخاص. في واقع الأمر، تتعاقد الليبرالية الليبرالية مرارا من الأزمات الناجمة عن تجاوزاتها الخاصة. في الثلاثينيات، تسبب الإفراط في الإنتاج وتكامل الأسواق المالية إلى حدوث كساد اقتصادي، والذي أذن بصعود الفاشية. لكنه تسبب أيضا في إبرام «الصفقة الجديدة» وظهور الديمقراطية الاجتماعية، ما أنجب شكلا أكثر استقلالاً من الرأسمالية. وفي السبعينيات، شكل «مشروع منهاتن»، مقرنوا بالصومعة الأميركية - السوفياتية المتصاعدة، خطرا حقيقيا من هولوكوست نووي على مستوى العالم، وادى ذلك التهديد إلى نشوء معاهدات السيطرة على الأسلحة والاتفاقيات الخاصة بحكم الفضاءات العالمية، وهي صفات أبرمتها الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وفي السبعينيات، أفضى استهلاك الطبقة الوسطى الناهضة إلى نقص

في إمدادات النفط، وركود اقتصادي وتدهور بيئي. وفي الاستجابة، أسست الديمقراطيات الصناعية المتقدمة اتفاقيات تنسيقية للنفط، واستثمرت في الطاقة النظيفة، وأبرمت العديد من التوافقيات البيئية الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوثات. ومع أن المشكلات التي تواجهها الديمقراطيات الليبرالية اليوم كبيرة، فإنها ليست أكثر تحديا من تلك التي واجهتها وتغلبت عليها في تلك العقود الأخيرة تاريخيا. وطبيعية الحال، ليست هناك أي ضمانات بأن الديمقراطيات الليبرالية سوف ترتقي إلى مستوى التصدي لهذه المهمة بنجاح، لكن استبعادها سوف يتعارض قطعاً مع التجارب التاريخية المتكررة.

تجاهل التنبؤات القائمة هذه النجاحات المسابقة الليبرالية. وهي تعاني من نزعة أيئة فعمية، ويشكل أخذ الجديد والمهذد على أنه النمط السيد رد فعل انعكاسي مفهوم في وجه التغيير، لكنه لا يشكل أبدا لإبلا إرشاديا

العقوبات. ووفقا لرئيس رابطة رجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة فإن تداعيات فرض عقوبات على النظام المصرفي والمالي الروسي ستؤدي إلى عواقب وخيمة على النظام المالي الأميركي نفسه، لأنها تزيد من تدهور التعامل بالدولار الأميركي كعملة للتعاملات التجارية عالميا. وتدفع بلدان أكثر إلى البحث عن بدائل للدولار.

ووفقا للمحللين الاقتصاديين في شبكة «آر بي كيه» المتخصصة فإن الخطوات التي يمكن أن تتخذها موسكو للرد على العقوبات الجديدة بينها ما هو «مؤلم» للأمبريكيين أيضا، وبرغم أن حجم التبادل التجاري بين موسكو وواشنطن ليس كبيرا نسبيا ولا يزيد حاليا عن عشرة مليارات دولار، لكن ميزان التبادل المائل لمصلحة روسيا بنسبة أكثر من ٦٠ في المائة يشتمل على صادرات حيوية جدا للشركات الأميركية، وفي حال تعرضت الصادرات لهزات فإن قطاعات أميركية مهمة سوف تتأثر.

ويدخل ضمن الصادرات الروسية النفط ومكوناته وخصوصا البنزين، ويستحوذ على نحو نصف صادرات روسيا إلى الولايات المتحدة. كما أن روسيا تصدر الوقود النووي ومواد خام تدخل في صناعة التقنيات النووية وهذه برغم أن حجمها لا يزيد على مليار دولار واحد لكن الصادرات الروسية تغطي جزءا مهما من حاجة شركات أميركية مهمة. لكن الأهم هو صادرات روسيا من مادة التيتانيوم التي تدخل في صناعة أجسام الطائرات. وتكفي الإشارة إلى أن عملاق صناعة الطيران الأميركي «بوينغ» يستورد ثلث حاجته من هذه المادة من روسيا، وفي حال شملت عقوبات جويابة روسية هذه المادة فهذا يعني أن بوينغ ستعترض لأضرار لا يمكن تويضها سريعا.

أيضا تعتمد شركات الفضاء الأميركية على صادرات روسيا من تقنيات تدخل في صناعة محركات المورايخ الفضائية. وبرغم أن الطرفين غير مرتاحين للتعاون في هذا المجال لكنها لا يبدان بدائل عنه في الوقت الراهن. ويبرز عدم ارتياح روسيا في مسألة أن محركات الفضاء الروسية المنشأ تستخدم في أميركا لنقل وسائط عسكرية وأقمار تجسس أميركية وغيرها من التقنيات الموجهة في قدر منها أصلا ضد مصالح روسيا. بينما يبرز عدم الرضا الأميركي في اضطراب الشركات الأميركية إلى الاعتماد على تقنيات روسية في مسألة حساسة مثل هذه. وكانت واشنطن بدأت في وقت سابق تجربة بدائل أميركية بالاستناد إلى تقنيات صاروخ «تشالنجر» التي تم تجميد مشروع تطويرها في سنوات سابقة بعد كارثة سقوط هذا الصاروخ في العام ١٩٨٦.

وعلى الصعيد الأخرى ثمة خطوات يمكن أن تتخذها موسكو وفقا لمحللي مركز دراسات الاستراتيجيات العسكرية بينها الانسحاب من بعض الاتفاقات الموقعة مع الأميركيين ما يطلق يد موسكو في تطوير قدرات صاروخية أو نووية مجمدة حاليا.

ويبدو أن المسار الذي بدأت موسكو دراسته لتطوير رد قسوي يعتمد على تقليص التعامل بالدولار استباقا لتعزيز العقوبات على النظام المصرفي الروسي. وفي هذا المجال تدخل التفاهات الروسية مع عدد من حلفاء روسيا التجاريين للانتقال تدريجيا إلى الاعتماد على العملات المحلية في التجارة البيئية. وبرغم أن هذا المسار طويل ومكلف ووفقا لخبراء معهد الاقتصاد العالي لكن موسكو تسعى إلى حشد تأييد من جانب شركائها التجاريين مستفيدة من تضرر الصين وتركيا وإيران وعدد كبير من الدول الأوروبية بفعل سياسة العقوبات الأميركية.

محور روسي - تركي - ألماني

وبالتوازي تحدثت وسائل إعلام روسية عن سعي موسكو لتعزيز نشاطها في اتجاه بناء محور إقليمي ودولية لتعزيز قدراتها في مواجهة واشنطن بالإفادة من تنامي مشاعر الاستياء لدى عدد من الشركاء الأساسيين مثل تركيا التي تعرضت لعقوبات أميركية مماثلة وألمانيا التي باتت تخشى أن تؤثر العقوبات

أميركا تعلن "الحرب الاقتصادية" على روسيا: أخطر حلقات المواجهة

الأميركية على روسيا وعلى إيران على استقرار إمدادات النفط والغاز إلى أوروبا. وتحدثت صحيفة «كوميرسنت» التي يمولها غاز بروم، عملاق الغاز الطبيعي القريب جدا من الكرملين، عن سعي الكرملين لإقامة ما وصفه «محورا جديدا يضم تركيا وألمانيا وروسيا»، وقالت بأنه سيشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية «محور شر جديدا».

ونقلت عن مصادر قريبة من الكرملين أن ثمة فهما مشتركا للحاجة إلى تقارب واسع بين البلدان الثلاثة، التي باتت تخشى جديا تداعيات السياسة الأميركية. ووفقا للمسفير الروسي في أنقرة، ألكسي يرخوف فإن العقوبات الأميركية حفزت التقارب في العثلت الروسي - التركي - الأوروبي، وهو نفس التوجه الذي ركز عليه أخيرا وزير الخارجية التركي الأسبق يشار ياكيش بإشارته إلى أن «تعاون روسيا وتركيا وألمانيا، البلدان التي تعاني من السياسة الأميركية أكثر من البلدان الأخرى في العالم بالغ الأهمية حاليا، برغم أن العقوبات التي تواجهها كل دولة في التعامل مع الولايات المتحدة ذات طبيعة مختلفة». بينما قال مدير معهد «قرن تركيا الحادي والعشرين»، جاهد أرماغان ديليك بأن قضايا الطاقة تقرب موسكو وأنقرة وبرلين. وهو أمر اتفق معه البروفيسور أنطون فيدياشن، من الجامعة الأميركية بواشنطن. في استطلاع للراي أجرته الصحيفة في أوسلاط الخبراء، وقال إن «المقاومة المشتركة للسياسة الأميركية، من جانب روسيا وألمانيا وتركيا والصين، يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية ودبلوماسية لسكل من هذه الدول». ولكن من غير المستبعد، وفقا له، أن «يؤدي هذا النجاح نفسه على المدى القصير إلى جولة أشد من المواجهة» مع الولايات المتحدة، حيث سيستمر الصراع السياسي الداخلي مع اقتراب موعد انتخابات منتصف

المدة في الكونغرس في تشرين الثاني القادم.

"سباق تسليح" يسيبق "الحرب الاقتصادية"

شكل توقيع الموازنة العسكرية الجديدة في الولايات المتحدة مصدر قلق إضافيا لموسكو التي رأت فيها تحديا جديدا في ظروف المواجهة القائمة. وقال نائب الوزير، سيرغي ريباكوف، إن قانون الموازنة الذي وقعه الرئيس ترامب ونص على منح الأغراض العسكرية نحو ٧٢٠ مليار دولار، يشكل «نطقا غير مسبوق للإنفاق العسكري، ومن المقلق أيضا أن نص قانون الموازنة يتضمن أحكاما تشكك في تنفيذ عدد من الاتفاقات الروسية الأميركية الثنائية في مجال الحد من التسليح. ونحن نعتقد أن هذه ليست طريقة للعمل على حل المشاكل التي نتجت إلى حد كبير عن الإجراءات غير المسؤولة من الجانب الأميركي». ولفتت وزارة الدفاع الروسية إلى أن قانون الموازنة الأميركي الجديد نص أيضا على اتخاذ عدد من الإجراءات لردع روسيا. ومن بين أمور أخرى يمدد القانون حظر التعاون بين البنتاغون ووزارة الدفاع الروسية باستثناء قنوات للحوار وقناة الاتصال لتجنب وقوع حوادث في سورية.

ويحظر القانون اي عمليات أو خطوات قد يكون من الممكن اعتبارها اعترافا باضمام القرم إلى روسيا. كما يقضي القانون بزيادة المساعدات العسكرية لأوكرانيا إلى ٢٥٠ مليون دولار.

أمام هذا الوضع لوحت وزارتا الخارجية والدفاع الروسيتان بانتظار القرار السياسي من الكرملين للبدء بإجراءات للرد على التطورات التي وصفت بأنها تستهدف بشكل مباشر أمن روسيا. واللافت أن ربط الموازنة الروس على كل رزمة الإجراءات الجوابية الروسية بقرار سياسي يصدر عن الرئيس فلاديمير بوتين، يدل على تمسك الكرملين حتى اللحظة الأخيرة بإبقاء الباب مواربا أمام احتمال تخفيف التوتر وإطلاق مسار إعادة تشفيل العلاقات رغم صعوبة الموقف الحالي، وهذا ما عكسته تصريحات الكرملين حول التوجه لعقد لقاء خلال أيام يجعم مسؤولين روسا مع مساعد الرئيس الأميركي للامن القومي، جون بولتون.

عن "الشرق الأوسط"